



ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: <https://lark.uowasit.edu.iq>



*Corresponding author:

Researcher: Hakim kshash Ashur

College of Education for Humanities / Department of History

Email:

hakim.kshash@uowasit.edu.iq

Professor Doctor :Aqeel Abdullah Yaseen

College of Education for Humanities / Department of History

Email:

aqeelyaseen@uowasit.edu.iq

ARTICLE INFO

Article history:

Received 2Jul 2025

Accepted 17 Sep 2025

Available online 1 Oct 2025



Favoritism and Nepotism in the management of state affairs during the era of the Rightly Guided Caliphate (11–41 AH / 633–663 AD).

Abstract

In this research we discussed the adoption of favoritism and nepotism by some of the Rightly Guided Caliphs in managing the state affairs (11–41 AH / 633–663 AD). We looked into the processes by which governors, officials, and military leaders were appointed and evaluated to what degree favouritism and nepotism influenced the appointment of these positions. There is a distinction among the caliphs in their degree of reliance on such practices. During the caliphate of Abu Bakr, most appointments went to people from the Quraysh tribe and the Muhajireen while other tribes, including the Ansar, were largely marginalized. This persistently remained the case under Caliph Umar as well, where the Umayyads began their slow infiltration into the state structure, despite a small number of non-Qurayshi Companions holding positions. By the time of Caliph Othman, this had sharpened even further, with greater personal proximity to the Caliph becoming the main criterion for appointment, often bypassing competence entirely.

In the case of Imam Ali and Imam al-Hasan's caliphates, there was a clear effort to restore a more civilized way of governance by filling positions with the right qualified, moral, and honest people. The Prophet (peace and blessings upon him and his family).

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI : <https://doi.org/10.31185/lark.4647>

تناولنا في تلك الدراسة مدى اعتماد سياسة المحسوبية والمنسوبية لدى الخلفاء الراشدين في إدارة شؤون الدولة (11-41هـ/632-663م) ، وذلك بطرق اختيار الولاة والعمال والقيادات العسكرية ومعرفة مدى تأثير المحسوبية والمنسوبية في وصولهم لتلك المواقع ، وقد اختلف الخلفاء في مستوى اعتمادهم على تلك السياسية ففي زمن الخليفة ابي بكر كانت اغلب المناصب مختصة بالبعض دون البعض الاخر وخاصة انه ابعد القبائل التي شاركت في حروب الردة من تسلم المناصب وكذلك من اعترض على تولية الخلافة ، اما في خلافة عمر فقد اعتمدت السياسة ذاتها في ادارة شؤون الدولة ومنها بدأ الامويون يتغللون الى جسد الدولة مع وجود نسبة قليلة من الصحابة من غير قريش والمهاجرين ، اما في خلافة عثمان فبدأ الامر يخرج عن السيطرة واخذت المناصب تسلم على حسب درجة قربهم من الخليفة بصرف النظر عن عدم صلاحيتهم لشغلها، اما في خلافتي الإمام علي والإمام الحسن (عليهما السلام) فقد حاولا ارجاع الامر الى جادة الصواب بجعل الرجل المناسب في المكان المناسب واعتماد الكفاءة والنزاهة بوصفه معيارا للاختيار وقد وضعت هذه المعايير من قبل النبي (صلى الله عليه واله وسلم).
الكلمات المفتاحية: المنسوبية، المحسوبية، الخلافة الراشدة، عصر

المقدمة:

وضع النبي (صلى الله عليه واله وسلم) معايير رصينة لاختيار من يتصدى لمسؤولية ما، حرصاً منه على تجاوز مسألتي المنسوبية والمحسوبية في التعيين، لا سيما وان العمل بهما يقود الى تولي اشخاص ليست لديهم الكفاءة والخبرة والاخلاص في اداء العمل، مما ينعكس سلبيًا على واقع الخدمة المقدمة للرعية، فعن عبد الرحمن بن سمره⁽¹⁾ قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) : (يا عبد الرحمن بن سمره ، لا تسأل الامارة فانك ان اوتيتها عن مسالة وكلت اليها ،وان اوتيتها من غير مسالة اعنت عليها) (البخاري، 1981، ج7، ص216) .

وكان من اللازم ان يلتزم الصحابة بذلك النهج المثالي في ادارة الدولة ،لكن الذي حصل هو العكس عند بعض الصحابة الذين تولوا الخلافة، اذ تغيرت الأسس والمعايير التي وضعها النبي (صلى الله عليه واله

⁽¹⁾عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ قَصِي كَذَا نَسَبُهُ ابْنُ الْكَلْبِيِّ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالبخاري، وابن أبي حاتم، وغيرها وكان يسمى قبل البعثة عبد مكة وسماه النبي (ص) عبد الرحمن- استلم ولاية سجستان توفي في البصرة سنة (50هـ / 670م) وقيل (51هـ / 671م).

وسلم) في تعيين الولاة والعمال على البلدان والامصار، واصبحت درجة القرابة والموالاته والجاه الاجتماعي هي المعايير الاساسية في الاختيار في بعض الاحيان، لا سيما وان بعض الخلفاء من عشائر صغيرة داخل قبيلة كبيرة فكانوا محتاجين لهؤلاء الأشخاص لتعزيز موقفهم السياسي، على ان ذلك لا يعني خلو معايير الاختيار بنسبة معينة من الشجاعة والكفاءة والتقوى بل كانت موجودة لكن مع الاخذ بنظر الاعتبار معايير درجة القرابة والموالاته (العمرى، 2009، ص124).

مشكلة الدراسة :

ان مشكلة الدراسة تتضمن صعوبة الخوض في هذه المدة الحساسة من التاريخ الإسلامي والتي تتطلب التمهيد بشكل دقيق من اجل الوصول الى الحقيقة التاريخية، بالاعتماد على المصادر الإسلامية الرصينة ، على الرغم من ان هذه المدة كانت تنقل فيها الاحداث بشكل شفاهي وتأخر تدوينها لمدة بعيدة. الدراسة السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة عن المحسوبية والمنسوبية وسياسة اختيار الولاة والعمال من قبل الخلفاء ولكنها اقتصت بالعصور اللاحقة ومنها المحسوبية والمنسوبية والوساطة واثرها في الفساد والاجتماعي لمؤلفها احمد عبد الله كسار- الجنابي (العراق، 2014) والوساطة والمحسوبية في تقلد الوظائف العامة بين الشريعة والقانون لمؤلفها محمد الديك (فلسطين، 2017). أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بانها اختلفت عن الدراسات السابقة لأنها تطرقت الى مرحلة مهمة في التاريخ الإسلامي وهي العصر الراشدي ، والتي بها يتم التعرف على كيفية الوصول الى المناصب في الدولة الإسلامية في مرحلة العصر الراشدي هل كانت توزع بشكل عادل او كانت هناك عوامل فرضت نفسها على أصحاب القرار.

نطاق البحث:

يشمل نطاق الدراسة عصر الخلافة الراشدة (11-41هـ/633-663م) وقد اقتضت ان يتم تقسيم البحث على اربعة محاور : المحسوبية والمنسوبية في خلافة ابي بكر، والمحسوبية والمنسوبية في خلافة عمر بن الخطاب، والمحسوبية والمنسوبية في خلافة عثمان، والمحسوبية والمنسوبية في خلافتي الإمام علي والإمام الحسن (عليهما السلام) .

أولاً: المحسوبية والمنسوبية في خلافة أبو بكر :

نظرا للمدة القصيرة التي تولى فيها الخليفة الأول حكم الدولة فأغلب اختياراته في بداية استلامه للسلطة كانت لشخصيات لها باع بالجانب العسكري وموالية للخلافة، نظرا للأوضاع العصيبة التي مرت بها الدولة

بعد وفاة النبي (صلى الله عليه واله وسلم)، وانقسام الصحابة بين موال للخليفة أبي بكر وموال للإمام علي (عليه السلام)، فنراه وبمشورة عمر قد اعفى خالد بن سعيد بن العاص^(2*) عن قيادة الجيش المتجه لفتح الشام ويعلل الطبري السبب لأنه احتج على خلافة أبي بكر امام الإمام علي (عليه السلام) بقوله: (يا أبا الحسن، يا بني عبد مناف، اغلبتم عليها؟ فقال علي: امغالبة ترى ام خلافة؟) (الطبري، 1983، ج2، ص586) وعين يزيد بن أبي سفيان على الشام على الرغم من ان ابا سفيان قد اعترض على مبايعة أبي بكر وحاول ان يرمى سهم الفرقة بين المسلمين بقوله للإمام علي (عليه السلام): (غلبكم على هذا الامر اذل اهل بيت في قريش، اما والله لا ملانها خيلا ورجالا) (ابن عبد البر، 1967، ج3، ص974)

ولعل هذا الاختيار يبين ان الخليفة أراد الإفادة من الثقل الاجتماعي الذي يحتله بنو أمية في المجتمع العربي؛ يضاف الى ذلك ان القيادات العسكرية التي اختارها كانت اكثر ولاءً من القيادة السابقة وعليه كان اغلبهم من قريش ولا يوجد احد من الأنصار (البلاذري، 1956، ج1، ص128)؛ ولربما السبب في ذلك هو العصبية القبلية والشعور بالنسب الى مجموعة معينة على حساب مجموعة اخرى والذي يسميه ابن خلدون (ت: 808هـ/1406م) (ثمرة النسب) لذلك نلاحظ اعتماد أبي بكر على الحجازيين من قريش لصله الدم والقربة والاحلاف اكثر من اعتماده على الفرق الأخرى فضلا عن ذلك ان موقف الأنصار في موقعة السقيفة كان سبباً في اتخاذ ذلك الموقف، فضلا عن القيادات العسكرية عين الخليفة شخصيات مدنية قرشية موالية له لحكم بعض المناطق المهمة من مثل عثمان بن أبي العاص^(3*) على الطائف، وعتاب بن أسيد^(4*)، والعلاء الحضرمي^(5*) على بلاد البحرين (خليفة، 1993، ص82) (ابن الاثير، 1997، ج2، ص264).

(*)² خَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمِيَّةِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ بْنِ قُصَيِّ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ وَكَانَ قَدْ خَرَجَ إِلَى الْحَبَشَةِ فِي الْهَجْرَةِ الثَّانِيَةِ وَقِيلَ أَنَّهُ قَتَلَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ.

(*)³ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ: بْنُ بَشَرَ بْنِ عَبْدِ دُهْمَانَ وَقِيلَ عَبْدُ دُهْمَانَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِهْمَانَ بْنِ أَبَانَ بْنِ سَيَّارِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَطِيطِ بْنِ جَسْمِ بْنِ ثَقِيفِ الثَّقَفِيِّ، يَكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ (ص) فِي وَفْدٍ ثَقِيفٍ فَأَسْلَمَ، وَاسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ (ص) عَلَى الطَّائِفِ عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ، كَانَ مِنْ أَحَدَثِهِمْ سَنًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ أَحْرَصَهُمْ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْغُلَامَ أَحْرَصَهُمْ عَلَى التَّفَقُّهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَكَانَ عَلَى الطَّائِفِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ وَفِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَسَنْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَقَدْ مَنَعَ أَهْلَ الطَّائِفِ مِنَ الرَّدَةِ سَنَةً (670/50هـ) (او) 51هـ/671م).

(*)⁴ عَتَابُ بْنُ أَسِيدٍ: بْنُ أَبِي الْعَيْصِ بْنِ أُمِيَّةِ بْنِ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ بْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلَابِ بْنِ مَرَّةِ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ يَكْنَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَأُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ أُمِيَّةِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ اسلم يوم الفتح وكان عمره لما استعمله رَسُولُ اللَّهِ (ص) نيفًا وعشرين سنة، فأقام للناس الحج وهي سنة 628هـ/6م، وحج المشركون على ما كانوا، وحج أَبُو بَكْرٍ، سنة تسع، فقيل: كَانَ أَبُو بَكْرٍ أَوَّلَ أَمِيرٍ فِي الْإِسْلَامِ، وَقِيلَ بَلْ كَانَ عَتَابٌ لَمْ يَزَلْ عَتَابٌ فِي مَكَّةَ إِلَى أَنْ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ (ص) وَأَقْرَبَهُ أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ مَاتَ، وَتَوَفَّى عَتَابٌ، فِي قَوْلِ الْوَاقِدِيِّ، يَوْمَ مَاتَ أَبُو بَكْرٍ.

(*)⁵ الْمُهَاجِرُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ: بْنُ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَخْزُومِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِي كَانَ اسْمُهُ الْوَلِيدَ فَكَرِهَهُ رَسُولُ اللَّهِ (ص) وَسَمَاهُ الْمُهَاجِرَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ فِي تَبُوكَ سِيرَةَ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ إِلَى صَدَقَاتِ كُنْدَةَ وَقَاتَلَ الْمُرْتَدِينَ..

اما الوظائف الخاصة بالمال والقضاء والكتابة ، فقد عيّن لها شخصيات قرشية موالية له كان لها موقف مؤيد لخلافته في السقيفة من مثل أبي عبيدة على المال وعمر على القضاء وزيد بن ثابت وعثمان بن عفان يكتبان له (الطبري، 1983، ج 2، ص 617)

ويتضح من أسماء الولاة ان لبني امية حصة الأسد في المناصب التي شغلت في خلافة ابي بكر، وذلك لأن تسمية تلك المناصب كان يشمل من يؤدي الولاء للخليفة ويوافق سياسته، اما غيرهم من مثل بني هاشم فكانوا مهمشين عن المناصب، طبقاً لمواقفهم المعارضة لسياسة الخليفة ابي بكر (صالح ، رحيق، 2025، ص 38)، ولعل ذلك الامر اصبح سياقاً لمن يتولى الخلافة، فيذكر ان عبدالرحمن بن عوف حين عقد ما يسمى مجلس الشورى قال للإمام علي (عليه السلام): (ابايعك على شرط ان لا تجعل احد من بني هاشم على رقاب الناس) (ابن قتيبة، 1987، ج 1، ص 30).

ثانياً: المحسوبية والمنسوبية في خلافة عمر الخطاب:

نتيجة لازدياد عمليات الفتح واتساع الرقعة الجغرافية للدولة الاسلامية وما تتطلبه المناطق المفتوحة من امن وخدمات حرص الخليفة عمر على اختيار شخصيات تتولى ادارة الامصار وقيادة الجيش وتدوين الدواوين وهو ما يتطلب وضع معايير وشروط تتناسب مع حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الخليفة عمر، ووفقاً لذلك اشترط الخليفة لمن يتصدى للمسؤولية شروطاً نصها : (لا يصلح الوالي إلا بأربع خصال، إن نقصت واحدة لم يصلح له أمر: قوة على جمع المال من أبواب حله، ووضعه في حقه، وشدة لا جبروت فيها، ولين لا وهن فيه) (الطرطوشي، 1995، ص 192) ، فضلا عن ذلك فانه كان يدقق في اختيار الولاة، ومن ثم يسأل عن سيرهم بشكل دقيق ليتأكد فيما لو لم يكونوا مؤهلين لاستلام المنصب ام غير ذلك، وفي حال تم اختيارهم كان يوصي ان تكون ابوابهم مفتوحة لاستقبال الناس والنظر في مظالمهم، كما كان يتتبع اخبارهم بشكل سري لمتابعة اجراءاتهم (نوري، 2012، ج 1، ص 111)

ان المتتبع لتلك الشروط يجد ان الخليفة عمر الخطاب مثال للقيادة الحكيمة التي تكون بعيدة كل البعد عن المحسوبية والمنسوبية في اختيار المسؤولين، ولكن عندما نرى الواقع وندقق في أسماء بعض الولاة الذين استلموا مناصب في تلك المدة نرى انه وقع ايضا ضحية التأثير بالمحسوبية والمنسوبية الى حد ما ولكن ضمن اطار ضيق ، فعلى سبيل المثال نجد بعض الصحابة الأوائل الذين يمتلكون من التجربة والكفاءة في الشؤون العسكرية والمدنية ما يؤهلهم لتسليم بعض المسؤوليات في الدولة غائبين تماماً عنها في عهد الخليفة عمر بضمنهم مالك الاشتر (ت38هـ)⁶ و المقداد بن عمرو (ت33هـ)⁷ وغيرهم من الصحابة الأوائل الذي اعلنوا

(*) هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن الحارث ابن جذيمة بن سعد بن مالك بن النخع من مذحج لم تُعرف سنة ولادته على وجه التحديد، ولكن يمكن تخمينها وتقريبها- اعتماداً على بعض

ولاءهم للإمام (عليه السلام) بشكل علني ، في قبال ذلك نجد من كان من الطلقاء قد تبوأ مناصبا رفيعا في الدولة ، وتسلق الى مناصب ارفع دون ان تتوفر فيه الشروط التي اشترطها الخليفة عمر ، ومن هؤلاء كان معاوية حيث ينقل لنا ابن كثير(ت774هـ/1373م) حوار جرى بين الخليفة عمر وابي سفيان بعد موت ابنه يزيد نصه: (مات يزيد بن أبي سفيان وجاء البريد إلى عمر بموته، رد عمر البريد إلى الشام بولاية معاوية مكان أخيه يزيد، ثم عزى أبا سفيان في ابنه يزيد، فقال: يا أمير المؤمنين من وليت مكانه؟ قال أخوه معاوية، قال وصلت رحما يا امير المؤمنين؛ وقالت هند لمعاوية فيما كتبت به إليه: والله يا بني إنه قل أن تلد حرة مثلك، وإن هذا الرجل قد استنهضك في هذا الامر، فاعمل بطاعته فيما أحببت وكرهت. وقال له أبوه: يا بني إن هؤلاء الرهط من المهاجرين سبقونا وتأخرنا فرفعهم سبقهم وقدمهم عند الله وعند رسوله، وقصر بنا تأخيرنا فصاروا قادة وسادة. وصرنا أتباعا، وقد ولوك جسيما من أمورهم فلا تخالفهم، فإنك تجري إلى أمد فنافس فإن بلغته أورثته عقبك) (ابن كثير، 1988، ج 8، ص 126).

ان الظاهر من هذا النص يرى ان ابا سفيان كان ممتنا من الخليفة عمر في تعيين ولده معاوية مكان اخيه يزيد في الشام معتبرا ذلك محسوبية قبلية(صلة رحم) دون ان يرد عليه الخليفة ردًا يدحض دعواه وهذا ما يعكس مدى تأثير الخليفة بالمحسوبية والمنسوبية في تعيين بعض المسؤولين احيانا مع علمه بطموح الامويين الكبير في نيل الخلافة ورغبة أبي سفيان في اقتناص الفرصة المناسبة لإعادة مجد الامويين الى الواجهة مره ثانية والظفر بزمam الأمور وتكوين امبراطورية شبيهة بالدول المجاورة من مثل البيزنطية والفارسية، وقد صرح الخليفة بذلك حينما وصف معاوية بـ: (كسرى العرب) (ابن عساکر، 1995، ج 59، ص 114-115)، لا بل ان الخليفة شاهد بأمر عينه موكب معاوية اثناء مجيئه الى بلاد الشام وفي حينها اعرب عن تعجبه بالأبهة والفخامة التي رافقته حينها تحجج معاوية له بانه امام عدو يتوجب عليه اراهابه بذلك المظهر ، وفي ذلك أورد البلاذري رواية بهذا الامر بقوله:(ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما أتى الشام رأى معاوية في موكب يغدو ويروح فيه ، فقال له : يا معاوية تروح في موكب وتغدو في مثله ، وبلغني أنك تصبح في منزلك وذوو الحاجات ببابك ، فقال : يا أمير المؤمنين إنا بأرض عدونا قريب منها ، وله علينا عيون ذاكية ، فأردت أن يروا للإسلام عزًا ، فقال عمر : انّ هذا لكيد لبيب أو خدعة أريب ، فقال معاوية : يا أمير المؤمنين فأمرني بما شئت أنته إليه ، قال : ويحك ما ناظرتك في أمر أعتب فيه عليك إلا تركتني منه في أضيق سبلي حتى ما أدري أمرك أم أنهاك) (البلاذري، 1959، ج 5، ص 147)، ومع كل ذلك الخليفة عمر لم يتخذ أي اجراء

القرائن- بين سنتي 25 - 30 قبل الهجرة النبوية الشريفة، أو ما يقارب ذلك، يمنى المولد والمنشأ..توفي سنة(38هـ)كان زعيم قومه لقب بالاشتر ؛ لأن احدى عينه اشترت في معركة اليرموك سنة 15هـ.

(*)لمقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة بن ثمامة بن مطرود بن عمرو بن سعيد بن دهير بن لوي بن ثعلبة بن مالك بن الشريد توفي سنة(33هـ) .

بحقه لا سيما امر الخلع الذي لوح به في شروط التعيين، لا بل زاد من مساحة حكمة ليكون كل بلاد الشام تحت حكمة وهذا ما يجعلنا نذهب إلى القول بمدى تأثر الخليفة بالمحسوبية القبلية والسياسية في ان واحد لا سيما وان الامويين لهم ثقل سياسي واجتماعي كبيران في الدولة يتوجب على الخليفة احتواءه بتعيين معاوية والياً على الشام وعدم الاصطدام به

وينطبق الحال على المغيرة بن شعبة الثقفي^(8*) الذي كان له دور كبير في مواجهة موقف الإمام علي الرافض لبيعة السقيفة حينما عينه الخليفة عمر والياً على البحرين وشكاه اهلها فعزله و ولاه البصرة على الرغم من ذلك واتهم حينها بالزنا وبرأه بل اقام الحد على الشهود ، ينقل ابن شاذان الازدي(ت 260هـ /874م) رواية (ذكر المغيرة بن شعبة ومن علمائكم المغيرة بن شعبة الثقفي الذي رويتم أن أبا بكر ورجلين من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه واله - شهدوا عليه عند عمر بن الخطاب بالزنا ، وإن زيادا " [انتقد به] ليشهد عليه فلما رآه عمر فقال : لأرى رجلاً " مقبلاً " لا يفيض الله على يديه رجلاً " من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه واله - فلما سمع زياد الكلمات حذف الشهادة وقال : يا أمير المؤمنين رأيته نائماً " على بطن امرأة ورأيت حفراً " شديداً " وسمعت نفساً " عالياً " إلا أنني لم أر الميل في المكحلة فقال عمر : الله أكبر تخلص والله المغيرة بن شعبة ثم [أمر] بالثلاثة الذين شهدوا بالحق فأقيم عليهم الحد) (الازدي، 1943، ص64) ما جرى يقود الى اهمية المحسوبية السياسية عند الخليفة عمر في تعيين المغيرة على البحرين وتكرار مسؤوليته على ولايات اخرى على الرغم من الاتهامات التي تعرض لها، وإلا لو لم تكن تلك المحسوبية حاضرة لما تكرر تعيينه على ولايات اخرى، لا سيما وانه أصبح لا يملك سيرة حسنة تؤهله لتولي منصب اخر بعد شكوى اهل البحرين، الى جانب اولئك الصحابة هناك صحابة اخرون عينوا مسؤولين في الدولة، طبقاً لولائهم السياسي الاجتماعي للخليفة عمر بضمنهم عثمان بن عفان الذي كان اشبه بوزير الخليفة عمر ، وخالد بن العاص^(9*) وقنفذ بن عمير^(10*) اللذين وليا امرة مكة، وزيد بن ثابت نائبه على المدينة، وابي هريرة على البحرين، ويعلى بن امية^(11*) على اليمن.

(*)⁸ المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قيس، وهو ثقيف الثقفي، يكنى أبا عبد الله. أسلم عام الخندق، وشهد الحديبية، وولاه عمر بن الخطاب البصرة، ولم يزل عليها حتى شهد عليه بالزنا، فعزله، ثم ولاه الكوفة فلم يزل عليها حتى قتل عمر، فأقره عثمان عليها، ثم عزله، وشهد اليمامة، وفتح الشام، وذهبت عينه باليرموك، وشهد القادسية، وشهد فتح نهاوند مات سنة (50هـ/671م).

(*)⁹ خالد بن العاص: بن هشام بن المغيرة المخزومي وهو ابن أخي الحارث، وأبي جهل ابني هشام، وقتل أبوه العاص يوم بدر كافرًا. واستعمله عمر بن الخطاب على مكة، لما عزل عنها نافع بن عبد الحارث الخزاعي، واستعمله عليها عثمان بن عفان، ولعله تربطه قرابة مع الخليفة عمر من طريق ابي جهل هو عم خالد وخال عمر بن الخطاب.

والجدير بالذكر ان الخليفة عمر وان تأثر الى حد ما بجانب المحسوبية والمنسوبية بالتعيين إلا انه اشرك صحابة اجلاء لأمرة بعض الولايات من مثل سلمان الفارسي الذي ولي امرة المدائن (21-33هـ/642-645م)، وعمار بن ياسر الذي ولي امرة الكوفة (17-19هـ/638-640م) (البحراني، دت، ج 18، ص308)، كما كان حريصاً على متابعة عمل بعض الولاة ومحاسبتهم فيذكر انه عاقب عمرو بن العاص والي مصر جراء معاقبته لشخص مصري ظلماً (ابن عبد الحكم، 1995، ص 195)، كما يذكر انه صادر نصف اموال سعد بن ابي وقاص والي الكوفة (17-20هـ/638-641م) وابي هريرة والي البحرين (21-23هـ/642-644م) وعمرو بن العاص والي مصر (21-24هـ/642-645م) بسبب تضخمها بشكل لافت اثناء مدة الولاية) خليفة، 1993، ص 110-112).

ثالثاً: المحسوبية والمنسوبية في خلافة عثمان بن عفان:

كانت المحسوبية والمنسوبية الصفة الملازمة لخلافة عثمان بن عفان كونه كان من اكثر الخلفاء تأثراً بهما في تعيين المسؤولين في الدولة، الى الحال الذي كان يعده صلة رحم لأقربائه وعشيرته، وهو ما جعله يعتقد بفكرة حكر المناصب الادارية في الدولة لبني امية وحلفائهم، لا سيما اولئك الذين ينتمون الى القبائل والعشائر الكبيرة والتي لها نفوذ كبير بقصد كسب تأييدها تارة وتأمين خطرهما تارة أخرى مما ولد استياءً وسخطاً لدى الرأي العام قاد الى قتله في ما بعد (ابن طباطبا، 1997، ص 35). ولعل اول عامل عينه الخليفة عثمان اخيه بالرضاعة عبد الله بن ابي سرح والياً على مصر (24هـ/647م) بعد عزل عمرو بن العاص منها⁽¹⁰⁾ ابن سعد، 1990، ج 7، ص345)، على الرغم من ان عبدالله كان احد طرداء النبي (صلى الله عليه واله وسلم) وصاحب سيرة سيئة (الطبري، 2001، ج 14، ص241). كما انه نصب الخليفة عثمان بن عفان سعد ابن ابي وقاص على الكوفة عام (25هـ/646م) (ابن الاثير، 1997، ج 2، ص453) بعد عزل المغيرة بن شعبة منها بزم الخليفة الثاني بحكم قضائي (خليفة، 1993، ص 111)؛ وقد كان سعد بن ابي وقاص هو احد أعضاء مجلس الشورى الذي اعطى صوته لعثمان بن عفان (ابن شبة، ج3، ص927) ومع غياب التجربة والكفاءة بالعمل عين الخليفة الشاب ابن خاله عبدالله بن عامر بن

(*)¹⁰ قنفذ بن عمير: بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة وأمه هند بنت الحارث بن مسروق من بني غنم بن مالك بن كنانة واسم المهاجر عمرو وأسلم يوم فتح مكة ، ولاه عمر ولاة مكة ، قنفذ بن عمير ، أدرك النبي صلى الله عليه واله وسلم، فكان مؤذناً له فقال أبو طالب فيه وفي عثمان بن عبيد الله: وإني أرى عثمان أمسى وقنفذاً ** ومَن جمعاً من شرّ تلك القبائل، وكان رجلاً فظاً غليظاً جافياً من الطلقاء أحد بني تيم وقد ارسل الى بيت الإمام علي لأخذ البيعة منه وهجم على دار الإمام ؛ إذ قال له عمر اذا امتنع الإمام عن البيعة احرق الدار ، وقد دخل الدار بالرغم من ان الزهراء منعتة وضربها بالسوط ودفعها الى عضد الباب واسقط جنينها ومات نتيجة هذه الحادثة.

(*)¹¹ يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام بن الحارث بن بكر بن زيد بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم التميمي، استعمله عمر بن الخطاب على بعض اليمن، من خرج يطلب بدم عثمان فعلي جهازه، فأعان الزبير بأربعمئة ألف، وحمل سبعين رجلاً من قريش، وحمل عائشة على الجمل الذي شهدت القتال عليه، قتل في صفين.

كريز.^(12*) على البصرة بعد عزل ابو موسى الاشعري منها، كما عزل الخليفة سعد بن ابي وقاص من ولاية الكوفة وعيّن محله اخاه من امه الوليد عقبة بن ابي معيط.^(13*) واليًا على الكوفة على الرغم من اشتهاره بالفسوق، حتى قيل انه صلى بالناس صلاة الفجر اربع ركعات وهو مخمور، ولما اراد الإمام علي (عليه السلام) إقامة الحد عليه بوجود الشهود الذين شهدوا الحادثة؛ اعترض عليه الخليفة بالقول: ليس من حقك ان تفعل به هذا، فأجابه الإمام بمنطق الحق والشرع قائلا: (بل وشر من هذا إذا فسق ومنع حق الله أن يؤخذ منه) (المسعودي ، 1984، ج 2، ص336) ، الى جانب تعيين الخليفة لهؤلاء الولاة ابقى حكم معاوية على بلاد الشام لا بل منحه صلاحيات اوسع جعلته يحكم كملك اوحده.

ولم يكتف بذلك بل جعل مروان وزيراً له والمتحكم في امور الخلافة، واعاد اياه الحكم بن العاص^(14*) طريد النبي(صلى الله عليه واله وسلم) الى المدينة على الرغم من معارضة الخليفين ابي بكر وعمر لذلك (ابن قتيبة، 1969، ص 353)، ليصبح عنده اشبه بالمستشار.

وكان للمحسوبية والمنسوبية اثر ايضاً على الخليفة في توزيع مال بيت المسلمين على اقربائه وحلفائه بشكل يوافق المثل العربي الذي يقول: (وهب الامير بما لا يملك)، وفي ذلك ذكر بانه حينما فتحت افريقية اعطى خمس غنائمها لابن عمه مروان بن الحكم، واعطى الحكم بن العاص مائة الف درهم، كما اعطى عبدالله بن خالد بن اسيد اربعمائة الف درهم، ناهيك عن الضياع التي كان يمتلكها الولاة المقربون منه باسم

^(12*)عبد الله بن عامر: وهو عبد الله بن عامر بن كريز العبشمي القرشي، فتح خرسان كلها وأطراف فارس وغيرها وفي ولايته قتل كسرى يزدرج ولي البصرة لعثمان سنة (29هـ/650م) وهو اول من لبس الخنز في البصرة وقال الناس لبس الأمير جلد دب وعند قتل عثمان اخذ أموال البيت من البصرة واتجه الى مكة فالتقى مع عائشة والزبير وطلحة وشارك في معركة الجمل ضد الإمام علي وبعد الهزيمة اتجه الى الشام وتولى البصرة في زمن معاوية.

^(13*)وليد بن عُقْبَة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس. ويكنى أبا وهب وأمه أروى بنت كريز بن حبيب بن عبد شمس. وهو أخو عثمان بن عفان لأمه. وكان عثمان بن عفان قد ولاه الكوفة فابتنى بها دارا كبيرة إلى جنب المسجد. ثم عزله عثمان عن الكوفة وولاه سعيّد بن العاص. فرجع الوليد إلى المدينة فلم يزل بها حتى قتل عثمان. فلما كان من علي ومعاوية ما كان خرج الوليد بن عقبة إلى الرقة معتزلاً لهما فلم يكن مع واحد منهما حتى تصرم الأمر. ومات بالرقّة.

^(14*)الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس: وأمه رقية بنت الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم. أسلم يوم فتح مكة ولم يزل بها حتى كانت خلافة عثمان بن عفان. فأذن له فدخل المدينة فمات بها في خلافة عثمان بن عفان وهو ابو مروان وعم عثمان.

الدولة فيؤثر عن ابن خال الخليفة سعيد بن العاص الذي ولي امرة الكوفة بعد عزل الوليد بن عقبه انه كان يقول: (السواد بستان قريش) (ابن الاثير، 1997، ج3، ص512).

ولعل السياسة المالية التمييزية التي اعتمدها الخليفة عثمان في توزيع العطاء هي امتداد للسياسة التي اتبعها الخليفة عمر الامر الذي فاقم الاوضاع اكثر واطهر الطبقة الأرستقراطية لدى الامويين وحلفائهم في زمن الخليفة عثمان، ومما رسخها أكثر ان الاخير لم يكن مثل الخليفة عمر في بذل السلطة والمال لأهله، وعليه كان لبني امية الحصة الأكبر من بيت المال ؛ فقد اثروا ثراء فاحشا وحين اعترض عليه خازن بيت المال قال له: (تَما أنت خازن لنا، فإذا أعطيناك فخذ وإذا سكتنا عنك فاسكت، فقال: والله ما أنا لك بخازن ولا لأهل بيتك، إنما أنا خازن للمسلمين. وجاء يوم الجمعة وعثمان يخطب فقال: "أيها الناس! زعم عثمان أنني خازن له ولأهل بيته، وإنما كنت خازنا للمسلمين، وهذه مفاتيح بيت مالكم، ورمى بها") (البلاذري، 1959، ج 5، ص512) (اليقوبي، د.ت، ج 2، ص168).

رابعا: المحسوبية والمنسوبية في خلافتي الإمام علي (عليه السلام) وولده الإمام الحسن (عليه السلام): ورث الإمام علي (عليه السلام) تركه ثقيلة بعد مقتل الخليفة عثمان تمثلت بوجود طبقة مستأثرة بالسلطة والمال العام فكان الإمام (عليه السلام) امام خيارين اما التهادن معها وهذا خلاف مبادئ الإمام علي (عليه السلام) او خيار المواجهة، وكلا الخيارين احدهما اصعب من الاخر فاذا تهادن مع هذه الطبقة فأنها سوف تستفحل اكثر لذلك رفض الامر، وقد اشار المغيرة بن شعبة على الإمام بضرورة ابقاء معاوية على الشام لكن الإمام رفض ذلك بشدة بشكل جعل المغيرة يعبر عن استيائه بقوله: (والله ما نصحت له قبلها، ولا أنصح له بعدها) (اليقوبي، د.ت، ج 2، ص180)، اما اذا سعى الى الاصلاح الجذري والتغيير الحقيقي فان النتيجة ستكون المواجهة لا محالة، في النهاية اختار الإمام من الخيارين الخيار الثاني الذي يوافق احكام دينه ومبادئ اخلاقه وكيف لا يختار ذلك السبيل وهو الحق بعينه .

وقد قصد من ذلك تصحيح انعطافات الحقبة السابقة وإعادة المسار الرسالي الذي اختطه النبي الى وضعة الطبيعي بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية التي اعتمدها الخلفاء السابقون لا سيما عثمان الذي اشتهر بها بشكل واسع اكثر من غيره في ادارة الدولة، وكان اول اجراء اتخذه عزل الولاة المستأثرين بالسلطة والمال العام، ليتولى سياسة جديدة في تعيين من يخلفهم تقوم على اساس الكفاءة والتجربة لا على اساس المحسوبية والمنسوبية، وقد حدد ملامح تلك السياسة بالشروط التي اشترطها لمن يتصدى للمسؤولية بقوله: (لا تقبلن في استعمال عمالك وأمرائك شفاعاة إلا شفاعاة الكفاية والأمانة) (ابن ابي الحديد، 1959، ج 20، ص276) وقولة: (ينبغي لمن ولى أمر قوم أن يبدأ بتقويم نفسه قبل أن يشرع في تقويم رعيته، وإلا كان بمنزلة من رام استقامة ظل العود قبل أن يستقيم ذلك العود)) (ابن ابي الحديد، 1959، ج 20، ص269). وقد جسد الإمام

اعتماده تلك الشروط في اختياره لزياد بن ابيه^(15*) في ادارة ولاية فارس(38-39هـ/658-659م) (بن اعثم ، 1991، ج 4، ص298) فعلى الرغم مما قيل فيه من اساءات في نسبه وغيره إلا انه اختار فيه عنصر الكفاءة والتجربة.

وعلى الرغم من توفر بعض الشروط الواجب توفرها عند بعض الاشخاص لتولي المسؤوليات الا انه بمجرد ما يجعل المتولي تعيينه ضمن اطار المحسوبية والمنسوبية يتولى الإمام عزله، وخير شاهد على ذلك ما حدث مع الزبير وطلحة حيث ينقل لنا اليعقوبي (ت279هـ /892م) رواية عن الموقف الذي حصل بينهم بقوله: (قد نالتنا بعد رسول الله جفوة ، فأشركنا في أمرك !فقال : أنتما شريكاي في القوة والاستقامة ، وعوناي على العجز والأود^(16*) وروى بعضهم أنه ولي طلحة اليمن، والزبير اليمامة والبحرين ، فلما دفع إليهما عهديهما قالاه: وصلتك رحم قال لهم: وإنما وصلتكما بولاية أمور المسلمين . واسترد العهد منهما ، فعتبا من ذلك ، وقالا : أثرت علينا !فقال : لولا ما ظهر من حرصكما لقد كان لي فيكما رأي) (اليعقوبي، د.ت، ج 2، ص180)، لقد كان الإمام يعلم كل العلم ان هذين الشخصين حينما جعلتا تعيينهما صلة رحم انما كانا يريدان استغلال منصبهما كما استغلها الذين من قبلهم لذلك عمل على استرداد الولاية منهما.

ولم يكتف الإمام بالاختيار الدقيق لولاته المسؤولين بل كان يوصيهم بالإحسان الى الرعية كما في عهده لمالك الاشر حينما ولي امرة مصر بعد ان وجده اهلا لذلك: (انظر إلى أمور عمالك واستعملهم اختبارا ولا تولهم أمورك محابة و أثره، فإن المحابة والاثرة جماع الجور والخيانة وإدخال الضرورة على الناس وليست تصلح الأمور بالأدغال)^(17*) فاصطف لولاية أعمالك أهل الورع والعلم والسياسة، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الاسلام. فإنهم أكرم أخلاقا وأصح أعراضا وأقل في المطامع إشرافا وأبلغ في عواقب الأمور نظرا من غيرهم فليكونوا أعوانك على ما تقلدت. ثم أسبغ عليهم في العمالات ووسع عليهم في الأرزاق فإن في ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم وغنى عن تناول ما تحت أيديهم وحجة عليهم إن خالفوا أمرك أو ثلموا أمانتك، ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون عليهم من أهل الصدق والوفاء..) (ابي الحديد، 159، ج 17، ص68-74)، يبين هذا النص مدى الاهتمام من قبل الإمام (عليه السلام) بالتأكيد على الوالي بالرعية وان يكون التعامل معهم بالحسنى ، وكان الإمام يتابع سياسة ولاته عن كثب ويحاسبهم حسابا

(^{15*)} زياد بن عبيد الثقفي :وهو زياد ابن سمية، وهي امه ، وهو زياد بن ابي سفيان الذي استلحقه معاوية بانه اخوه ، ولد العام الأول للهجرة كان كاتب للمغيرة في البصرة، وقيل ان الإمام الحسن(ع) دعي عليه لأنه تابع شيعته واصابة مرض ومات سنة 53هـ/673م.

(^{16*)}الأود : ورجل ذو آذ وذو أئيد

(^{17*)}الأدغال : دخل في الأمر مفسد.

شديداً حال توليهم اجراء لا يوافق سياسته، ذكر ان عثمان بن حنيف الانصاري واليه على البصرة دعي الى مآدبة فذهب اليها فلما علم الإمام بذلك ارسل له كتاب عبر فيه الإمام عن سخطه واستيائه له بقوله: (فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة فأسرعت إليها، تستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان^(18*) . وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو، وغنيهم مدعو. فانظر إلى ما تقضيه من هذا المقضم ، فما اشتبه عليك علمه فالفظه ، وما أيقنت بطيب وجهه فقل منه . ألا وإن لكل مأموم إماماً يقتدى به ، ويستضيء بنور علمه ، ألا وأن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمرية^(19*) ، ومن طعمه بقرصيه . ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد) (ابن ابي الحديد، 1959، ج 16، ص 205) وكذلك الحال مع ابن عباس واليه على البصرة الذي اتهم بسرقة بيت المال فكانت رسالته له: (أما بعد، فقد بلغني عنك أمر إن كنت فعلته فقد أسخطت ربك وعصيت إمامك، وأخزيت أمانتك. بلغني أنك جردت الأرض فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت يديك، فارفع إلي حسابك، واعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس، والسلام) (ابن ابي الحديد، 1959، ج 16، ص 164)

اما ما يتعلق بسياسة الإمام المالية فقد اعتمد فيها العدالة والمساواة في العطاء بصرف النظر عن الحساب والنسب والسابقة في الاسلام وعليه ساوى بين كبار الصحابة وصغارهم كما انه اوقف الهبات الجزيلة التي كان يهبها الخليفة عثمان لأقربائه وحلفائه باعتبارها غير مشروعة تمنح من بيت مال المسلمين وقد جسد ذلك على ارض الواقع حينما رفض منح اخيه عقيل مالا احتجاجه لسد قوته ليس إلا وفي ذلك ذكر ابن ميثم البحراني (ت 679هـ / 1281م) رواية تقول: (اخية عقيل لما استماعة صاعاً من برٍّ أو شعير فحمى له حديدة وقربها منه فأنَّ عقيل فقال له: ثكلتك الثواكل أتئنَّ من حديدة حماها إنسان للعبه ولا تننَّ من نار أجَّها جبار لغضبه)) (البحراني، د.ت، ج 2، ص 386).

لقد مثلت السياسة الادارية والمالية التي اعتمدها منعطفاً خطيراً في ادارة شؤون الدولة في قبال السياسة التي اعتمدها الخلفاء السابقون لا سيما الخليفة عثمان الذي كان يفوقهم كثيراً فيها لا بل لا يوجد مجالاً للمقارنة بينهم، وتكمن خطورة ذلك المنعطف في المعارضة الشديدة التي واجهت تلك السياسة ، اذ ان معاوية وطلحة والزبير ومروان وعائشة وغيرهم لم يطبقوا مساواتهم بغيرهم في الحقوق والواجبات ، وهو ما قاد الى خروجهم على سلطة الإمام ومواجهتهم له في معركتين الاولى كانت في البصرة التي اشتهرت بموقعة الجمل عام (36هـ / 657م) (ابن سعد، 1990، ج 3، ص 82-168) والآخرى في بلاد الشام التي اشتهرت بموقعة صفين عام (37هـ / 658م) (خليفة ، 1993، ص 144).

(*) الجفان : جمع الجفنة : القصعة الكبيرة.

(*) الطمر: الثوبُ الخَلَقُ ، وجمعه أطمار .

وقد اعتمد الإمام الحسن سياسة ابيه الادارية والمالية في ادارة شؤون الدولة ، فنظرًا لقصر المدة التي قضاها بالخلافة والتي لا تتعدى بضعة اشهر لم يجر تغيير واضح في المنظومة الإدارية يستطيع بعزل الولاة السابقين، لا سيما وانهم كانوا باختيار ابيه؛ لذلك ظل المنعطف الذي أحدثه ابوه قائمًا حينما امر بعزل معاوية عن ولاية الشام، مما ادخله في مواجهة جديدة مع المعارضين مثلما دخل ابوه في ذلك المضمار، وقد تمثلت تلك المعارضة بمعسكر معاوية واتباعه من المتضررين من سياسة الإمام علي(عليه السلام) والذي تكلل بوقوع الهدنة عام (41هـ/632م)(الطبري، 1983، ج 4، ص124) .

مما سبق يمكن القول ان ما أحدثه الإمام من سياسة جديدة في مجال الادارة والمال كانت منعطفًا استثنائيًا في تاريخ المسلمين بعد وفاة النبي، كونه أرجع ادارة المسلمين الى سابق عهدها في زمن النبي حيث الاختيار القائم على الكفاءة والتجربة والامانة في تولي المسؤوليات، والعدالة والمساواة في توزيع المال بين المسلمين، مما أحدث معارضة شديدة قادت الى وقوع مواجهات عسكرية مؤثرة.

الخاتمة:

تبين لنا من ذلك البحث النتائج الآتية:

1- تبين ان المحسوبية والمنسوبية في إدارة الدولة في عصر الخلافة الراشدة (11-41هـ/632-664م)

هناك شكوك في تولي المناصب القيادية العسكرية والمدنية.

2- تختلف درجة هذه المحسوبية من خليفة الى خليفة اخر فنراه خافضة بعض الشيء عند خليفة معين

ونراها متوهجة عند خليفة اخر وبشكل علني وواضح كالفارق بين الخليفة عمر والخليفة عثمان.

3- كان من نتائج اعتماد مبدأ المحسوبية والمنسوبية وصول شخصية ذات سيرة سيئة لمناصب قيادية

مهمة بالدولة بالرغم من كل سلبياتها السابقة او اللاحقة بعد استلامهم المناصب الجديدة، من مثل

معاوية، والوليد بن عقبة وغيرهما .

4- كما كان من تداعيات اعتماد ذلك المبدأ ابعاد بعض الصحابة الأوائل الذين كان لهم دور في نصرة

دعوة النبي (صلى الله عليه واله وسلم) والدفاع عن حياض دولته، على ان ذلك الامر لم يكن مطلقا

بل كان نسبيا فكان عمار وسلمان ممن استلموا ادارة شؤون بعض الولايات .

5- كانت خلافة الإمام علي(ع) ومن بعده الإمام الحسن (ع) بمثابة الروح التي اعادت الحياة الى مبدأ كان

الكفاءة والأمانة والتجربة في اختيار الاشخاص لتولي بعض المناصب القيادية العسكرية والمدنية في

الدولة ، اذ لاحظنا ان هناك شخصيات غير معروفة بالحسب والنسب الا انها تملك مؤهلات قيادية

مهتد لها الطريق للوصول لتلك المناصب وزيد بن ابيه خير شاهد على ذلك.

قائمة المصادر

- 1- أبن الأثير، عز الدين أبو الحسين الجزري (1994). اسد الغابة، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 2- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن الجزري(1997). الكامل في التاريخ ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي.
- 3- أبن أعمم الكوفي، أبو محمد أحمد بن علي(1991). الفتوح، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء للطباعة .
- 4- العمري، اكرم ضياء العمري(2009). عصر الخلافة الراشدة محاولة لنقد الرواية التاريخية وفق منهج المحدثين، الرياض: مكتبة العبيكان.
- 5- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل(1981). صحيح البخاري، بيروت: دار الفكر.
- 6- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر(1959). أنساب الأشراف، تحقيق: محمد حميد الله، القاهرة: دار المعرفة.
- 7- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر(1956). فتوح البلدان، تحقيق: صلاح الدين المنجد، القاهرة: دار النهضة المصرية.
- 8- ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد(1959)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار احياء الكتب العربية.
- 9- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد (د.ت) . العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان، بيروت: دار احياء التراث العربي.
- 10- خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري (1993). تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر العربي.
- 11- خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري (1993). طبقات خليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر العربي.
- 12- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد(1993). سير اعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسين الأسد، بيروت: دار الرسالة.
- 13- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع .(1990)الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر، بيروت: دار الكتب العلمية.
- 14- أبن شبة، أبو زيد عمر بن شبة النميري .(1989)تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهمي محمد، قم: دار الفكر.
- 15- أبن طباطبا، محمد بن علي بن طباطبا(1997). الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، تحقيق: عبد القادر محمد، بيروت: دار القلم.
- 16- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير .(1983)تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: نخبة من العلماء، بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.
- 17- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(2001). جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة: دار هجر.
- 18- الطرطوشي، أبو بكر محمد بن محمد بن الوليد(1995). سراج الملوك، تحقيق: نعمان صالح، الرياض: دار العازرية
- 19- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن أحمد .(1991)الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجبل.

- 20- ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (1995). فتوح مصر والمغرب، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- 21- ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله بن عبد الله. (1995) تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو أجتاز بنواحيها من وراديتها وأهلها، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر للطباعة.
- 22- صالح، رحيق (2025) سرديات الانتهاك في خطب السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام) الخطبة الفدكية اختياراً، المجلد 17، العدد 2، الجزء 2، <https://doi.org/10.31185/lark.407>
- 23- ابن قتيبة، أبي عبد الله بن المسلم. (1987) الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الزيني، القاهرة: مؤسسة الحلبي.
- 24- ابن قتيبة، أبي عبد الله بن المسلم (1969). المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، مصر: دار المعارف.
- 25- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين. (1984) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: يوسف اسعد، قم: دار الهجرة.
- 26- ابن مسكويه، أحمد بن محمد. (2001) تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيق: أبو القاسم امامي، طهران: دار سروش للطباعة.
- 27- المقدسي، المطهر بن طاهر. (1227) البدء والتاريخ، تحقيق: كلان هوار، شالون: مطبعة برطرنند.
- 28- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. (1994) لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- 29- ابن ميثم البحراني، كامل الدين ميثم بن علي (د.ت). شرح نهج البلاغة، تحقيق: عني بتصحيحه عدة من الافاضل، قم: مركز النشر مكتب الاعلام الإسلامي الحوزة الإسلامية.
- 30- نوري، موفق سالم (2012). الاخلاق والسياسية (قراء في خلافة عمر بن الخطاب)، قطر: دار البحوث.
- 31- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر (د.ت). تاريخ اليعقوبي، بيروت: دار صادر.

Sources:

- 1-Ibn al-Athir, 'Izz al-Din Abu al-Husayn al-Jazari (1994). Asad al-Ghaba. Edited by 'Ali Muhammad Ma'ud and 'Adel Ahmad 'Abd al-Mawjud. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
2. Ibn al-Athir, 'Izz al-Din Abu al-Hasan al-Jazari (1997). al Kamil fi al Tarikh. Edited by 'Umar 'Abd al-Salam Tadmur. Beirut: Dar al-Kitab al-'Arabi.
3. Ibn A'tham al-Kufi, Abu Muhammad Ahmad ibn 'Ali (1991). al-Futuh . Edited by 'Ali Shiri. Beirut: Dar al-Adwa' lil-Tiba'ah.
- 4.Al-'Umari, Akram Muhammad Ali (2009). The Era of the Rightly Guided Caliphate: An Attempt to Critique the Historical Narrative According to the Methodology of Hadith Scholars. Riyadh: Obeikan Library.
5. Al-Bukhari, Abu 'Abd Allah Muhammad ibn Isma'il (1981). Sahih Bukhari Hadiths. Beirut: Dar al-Fikr.
- 6g. Al-Balladur, Ahmad ibn Yahya ibn Jabir (1959). Ansab al-Ashraf. Edited by Muhammad Hamid Allah. Cairo: Dar al-Ma'rifah.
7. Al-Balladur, Ahmad ibn Yahya ibn Jabir (1956). Futuh al-Boldin. Edited by Salah al-Din al-Munajjid. Cairo: Dar al-Nahdah al-Misriyah.

8. Ibn Abi al-Hadid, 'Abd al-Hamid ibn Hibat Allah ibn Muhammad (1959). Sharh Nahj al-Balagha. Edited by Muhammad Abu al-Fadl.
- 90 **Muqaddimah Ibn Khaldun** , 'Abd al-Rahman ibn Muhammad ibn Muhammad (n.d.). 'Ibar wa Diwan al-Mubtada' wa al-Khabar fi Ayyam al-'Arab wa al-'Ajam wa al-Barbar wa man 'Asarahum min Dhawi al-Sultan , Non-Arabs, and Berbers. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
10. Khalifa ibn Khayyat, Abu 'Amr Khalifa ibn Khayyat al-'Usfuri (1993). The History of Khalifa ibn Khayyat. Edited by Suhayl Zakkar. Beirut: Dar al-Fikr al-'Arabi.
11. Khalifa ibn Khayyat, Abu 'Amr Khalifa ibn Khayyat al-'Usfuri (1993). Tabaqat Khalifa . Edited by Suhayl Zakkar. Beirut: Dar al-Fikr al-'Arabi.
12. Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad (1993). "Siyar A'lam al-Nubala. Edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Husayn al-Asad. Beirut.
13. bn Sa'd, Muhammad ibn Sa'd ibn Mani' (1990). Al-Tabaqat al-Kubra . Edited by Muhammad 'Abd al-Qadir. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
14. Ibn Shabbah, Abu Zayd 'Umar ibn Shabbah Al-Numayri (1989). The History of Medina. Edited by Fahim Muhammad. Qom: Dar al-Fikr.
15. Ibn al-Tiqtaqa, Muhammad ibn Ali ibn al-Tiqtaqa (1997). Al-Fakhri fi al-Adab al-Sultaniyya wa al-Duwal al-Islamiyya, tahqiq: Abdul Qadir Muhammad, Beirut: Dar al-Qalam.
16. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir (1983 History al-Rusul wa al-Muluk - Edited by a group of scholars. Beirut: Mu'assasat al-A'lami lil-Matbu'at.
17. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir (2001).). Jami' al-Bayan fi Ta'wil al-Qur'an. Edited by 'Abd Allah ibn 'Abd al-Muhsin al-Turki. Cairo: Dar Hijr.
18. Al-Turtushi, Abu Bakr Muhammad ibn Muhammad ibn al-Walid (1995). Siraj al-Muluk. Edited by Nu'man Salih. Riyadh: Dar al-'Aziriyah.
19. Ibn 'Abd al-Barr, Abu 'Umar Yusuf ibn Ahmad (1991). Al-Isti'ab fi Ma'rifat al-Ashab. Edited by 'Ali Muhammad al-Bajawi. Beirut: Dar al-Jabal.
20. Ibn 'Abd al-Hakam, Abu al-Qasim 'Abd al-Rahman ibn 'Abd Allah (1995). Futuh Misr wa al-Maghrib . Cairo: Maktabat al-Thaqafah al-Diniyah.
21. Ibn 'Asakir, 'Ali ibn al-Husayn ibn Hibat Allah ibn 'Abd Allah (1995). "Tarikh Dimashq wa Dhikr Fadhlaha wa Tasmiyat man Hallaha min al-Amthal aw Ajtaaza bi-Nawahiha min Waradiha wa Ahlaha. Edited by 'Ali Shiri. Beirut: Dar al-Fikr lil-Tiba'ah.

- 22 Saleh, Rahiq (2025) Narratives of Violation in the Sermons of Lady Fatimah al-Zahra (peace be upon her), the Fadak Sermon as a Model, Volume 17, Issue 2, Part 2, <https://doi.org/10.31185/lark.407>.
23. Ibn Qutaybah, Abu 'Abd Allah ibn Muslim (1987 Al-Imamah wa al-Siyasah. Edited by Taha Muhammad al-Zayni. Cairo: Mu'assasat al-Halabi.
24. Ibn Qutaybah, Abu 'Abd Allah ibn Muslim (1969). Al-Ma'arif. Edited by Tharwat 'Ukashah. Egypt: Dar al-Ma'arif.
25. Al-Mas'udi, Abu al-Hasan 'Ali ibn al-Husayn (1984). Muruj al-Dhahab wa Ma'adin al-Jawhar . Edited by Yusuf As'ad. Qom: Dar al-Hijrah.
26. Ibn Miskawayh, Ahmad ibn Muhammad (2001). Tajarib al-Umam wa Ta'aqub al-Himam . Edited by Abu al-Qasim Imami. Tehran: Dar Surush lil-Tiba'ah.
27. Al-Maqdisi, Al-Muthahhar ibn Tahir (1227). Al-Bidaya wa al-Tarikh . Edited by Clément Huart. Chalons: Imprimerie Bertrand.
28. Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Mukarram (1994). The Lisan al-Arab . Beirut: Dar Sadir.
29. Ibn Maytham al-Bahrani, Kamil al-Din Maytham ibn 'Ali (n.d.). Sharh Nahj al-Balagha. Edited by a group of scholars. Qom: Markaz al-Nashr, Maktab al-I'lam al-Islami, al-Hawzah al-Islamiyyah.
- 30- Nouri, Muwaffaq Salem (2012). Ethics and Politics (Readings in the Caliphate of Umar ibn Al-Khattab). Qatar: Dar Al-Buhuth
31. Al-Ya'qubi, Ahmad ibn Abi Ya'qub ibn Ja'far (n.d.). Tarikh al-Ya'qubi . Beirut: Dar Sadir.